

قضية اليوم

بطرس حرب وبنية كاسابيان... «إحراق» 30 مليون دولار من المال العام

استأجرت شركة «تاتش»، بأموال الدولة اللبنانية، مبنى ليكون مقرها العام الجديد. دفعت أكثر من 8 ملايين دولار من قيمة الصفقة. وزير الاتصالات بطرس حرب طلب منها فسخ العقد، وإجراء تسوية مع المالك قيمتها نحو 10 ملايين دولار، والبحث عن مبنى آخر لاستجاره، وتالياً، إعادة إنفاق المبالغ ذاتها



رفض حرب اقتراح مدير الشركة المودة إلى العقد لعن إهدار إيجار 4 سنوات (مروان طحطح)

حسن عليق

اعتادت السلطة في لبنان إهدار المال. يُحكى عن هذا الأمر كما لو أنه قضاء لا راد له. يقال الكثير عن صفقات تُمول من الخزينة العامة، لتنفيذ مشاريع، تكون قيمتها الحقيقية أقل بكثير مما أنفق عليها. وبات معروفاً أن رجال السلطة لا يعترفون بكل ما يمت بصلة لتضارب المصالح، فتستفيد شركاتهم ومصارفهم من المال العام، بلا أي حياء. لكن بعض الحالات تبدو «فجة» أكثر مما سبق ذكره، كونها تماثل، عملياً، «إحراق» أموال عامة، بكل ما في ذلك من عبثية. القضية الجديدة التي اطلعت عليها «الأخبار» في هذا الإطار، تكشف تفاصيل عملية لا تزال مستمرة، نتيجتها إهدار نحو 30 مليون دولار أميركي، في وزارة الاتصالات، أنفق جزء منها ويجري

تقول مصادر وزارة الاتصالات إن حرب يتخّرم بقرب المبنى من الضاحية الجنوبية لفسخ العقد

العمل على إنفاق الجزء الآخر، من دون أي مردود للمصلحة العامة أو لخزينة الدولة، ولا حتى لمجموعة صغيرة من المواطنين. وحده مالك مبنى قديم في الشياح بدا كمن استيقظ صباحاً ووجد في منزله ثروة لا يعرف مصدر نزولها عليه. افتتح سجل القضية في أيلول 2012، حين وقّعت شركة «تاتش» («أم تي سي»، المشغلة لواحده من شبكتي الهاتف الخليوي المملوكتين من الدولة اللبنانية) عقداً مع صاحب مبنى «كاسابيان» في منطقة الشياح العقارية (قرب بولفار كميل شمعون)، لاستئجار عقاره لمدة عشر سنوات، مقابل مبلغ مالي يصل إلى نحو 2,2 مليون دولار سنوياً. قبل توقيع

العقد، طلب وزير الاتصالات (حينها) نقولاً صحناوي من الشركة التفاوض مع مالك العقار لخفض قيمة البديل الذي يطلبه. تم ذلك، وخفض المبلغ بنسبة تصل إلى نحو 50 في المئة. بذلك، باتت كلفة الاستئجار مساوية إلى حد ما لما تدفعه «تاتش» لقاء استئجارها مبنيين لإدارتها العامة في منطقة مار مخايل النهر (بملك أحدهما النائب نعمة طعمة)، علماً بأن مساحة المبنى الجديد تفوق مساحة المبنيين اللذين تشغلها الشركة حالياً. وبمراجعة لوثائق القضية، تبين أن

المبنى المستأجر كان في حاجة إلى تديم وصيانة، بناءً على الكشف الذي أجرته «دار الهندسة». وتبلغ قيمة الأعمال اللازمة لذلك نحو مليون ونصف مليون دولار. دخلت الشركة في مفاوضات مع المالك مجدداً، وتوصلت إلى اتفاق معه يتحمل بموجبه مبلغ 700 ألف دولار من قيمة التصليحات، على أن يمدد عقد الإيجار ستة أشهر مجاناً. مرّ نحو 16 شهراً من مدة العقد. وفي شباط 2014، طلبت الشركة من الوزارة صرف 10 ملايين دولار أميركي، بديل أشغال كهربائية وميكانيكية

وهندسية، تتضمن تجهيز المبنى من النواحي التقنية واللوجستية ليكون مقراً رئيسياً لشركة اتصالات خلوية. في ذلك الوقت، كانت فترة تصريف الأعمال على وشك الانتهاء، فرفض الوزير الصحناوي صرف المبلغ، علماً بأن الشركة أكدت للوزارة أن هذا المبلغ سيدفع في مطلق الأحوال عند تنفيذ عملية نقل مقر الشركة إلى أي مبنى جديد، لافتة إلى أن هذا المبلغ ملحوظ في الملف الأولي لعملية الانتقال. بعد تسلم الوزير بطرس حرب الوزارة بنحو شهرين، طلب من مسؤولي «تاتش» فسخ عقد الإيجار.

كانت الصفقة قد دخلت عامها الثاني، مع ضمان المالك حصوله على بدل إيجار ثلاث سنوات، إضافة إلى كلفة تأهيل المبنى (نحو 8,2 ملايين دولار). «نصح» حرب الشركة بالتوصل إلى اتفاق «حبي» مع المالك. وتبين خلال الأشهر الماضية أن كلفة اتفاق كهذا لن تكون أقل من 10 ملايين دولار. خلاصة الأمر أن تكلفة العملية ستبلغ في نهاية المطاف نحو عشرين مليون دولار أميركي، أهدرت من المال العام، علماً بأن الشركة تدفع بشكل موازن بدل إشغالها لمقرها الحالي. لأن الهدف من الانتقال «طبيعي»، لأن

غمرهم بالفضائل يوم كان البلد ماشي والشغل ماشي والأموال السعودية ماشية». وأبلغ حمود من استدعاهم إلى بيت الوسط بوضوح أن «التحركات مرفوضة. ولأل الحريري فضل عليكم لا يُمكنكم نسيانه». مصادر الموظفين قالت لـ «الأخبار» إن «أحدنا منا لا ينكر فضل آل الحريري ولسنا ناكرين للجميل... ولكننا مخنوقون، والجوع كافر»، فيما أعربت مصادر نيابية في تيار المستقبل عن خشيتها من أن يكون «قرار التحرك الذي اتخذه بعض الموظفين داخل المحطة، والذي نجح حمود حتى الآن في

العلن «إثر عدم وفاء الحريري بوعده باقتراب الفرج على أبواب عيد الأضحى لأسباب خارجة عن إرادته». وجرى الاتفاق على دفع رواتب شهر واحد لموظفي التلفزيون الثابتين فقط. أما الموظفين «على القطعة»، فلم يشملهم القرار. وعلمت «الأخبار» من مصادر نيابية مطلعة في المستقبل أن حمود وعد هو الآخر باقتراب الفرج، وهو لجأ، لامتناص النعمة، إلى اللعب على «الوتر الحساس»، إذ شدد على أن «الرئيس الشهيد والرئيس الحريري لم يتأخر يوماً عن تلبية مطالب الموظفين، لا بل

يومي عمل أسبوعياً». التعميم جاء بعد اجتماع المديرين مع المستشار الإعلامي للرئيس سعد الحريري، هاني حمود، الأسبوع الماضي، وهو يسعى إلى تخفيف الضغط عن الموظفين، واستيعاب نغمتهم، وإفساح المجال أمامهم إذا قرروا العمل خارج المؤسسة، كما يشير إلى أن الوعود بدفع متأخرات سبعة أشهر من الرواتب لموظفي المؤسسات الحريرية قد لا تكون قريبة التحقق. وكان حمود قد استدعى مديري المؤسسات نهاية الشهر الجاري بعدما قرّر الموظفون إخراج قضية عدم تقاضيهم مستحقاتهم إلى

ميسم رزق

أصدر مديرو المؤسسات المختلفة في تيار المستقبل تعميماً يقضي بتقسيم الدوامات بما يقلل من ساعات العمل. وأوضحت مصادر

حمود ذكر بـ «فضل آل الحريري»: التحركات ممنوعة

لـ «الأخبار» أنه سيصار، على سبيل المثال، إلى اعتماد موظفين أو ثلاثة موظفين في نشرة أخبار تلفزيون المستقبل بدلاً من سبعة أو تسعة، بحيث يداوم كل موظف

تقرير

رواتب موظفي المستقبل: الفرج ليس قريباً